

لُغَةُ الْعَرَبِ

مَجْلَدٌ شَهْرِيٌّ إِذْبَتَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي خَيْثَرٍ

﴿ في اول ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ ﴾

نقد لسان العرب

La nouvelle édition de Lisân-al-'Arab.

اهدى ائنا صديقنا العزيز الدكتور الاستاذ فريش كرتكو الجزء الاول من هذا المصنف مطبوعاً في المطبعة السلفية . وكان ينتظر ان تكون هذه الطبعة جامعة لانواع المحاسن خالية من المعاييب، ولا سيما الكبرى منها . فحينما القينا نظرة عامة على الصفحات وجدنا هذه الطبعة دون الطبعة الاول . واما قول الناشرين له انه « اعظم مصنف جمع شتات اللغة العربية بشواهدها » فغير صحيح عندنا لاننا نعلم ان تاج العروس اوسع من لسان العرب وفي التاج من الدرر والآلء اللفظية ما لا وجود له في منبسط اللسان .

ومما يرى رؤية مجلة ان دواوين اللغة التي صنفها الاقدمون خالية من النظام والباحث قد لا يصل الى ضلته المشوذة إلا بعد شق النفس أو بعد ان يطالع المادة كلها وهذا ما اتفق لنا مراراً . زد على ذلك ان ابن مكرم جمع خمسة دواوين عظيمة: تهذيب اللغة، والمحكم، والصحاح، وأمالى الصحاح، والنهاية، من غير ان يرتبها ترتيباً يمنع اعادة الالفاظ بمعانيها في المادة الواحدة فوقع فيه حشو غير قليل وتكرار ممل مزعج . وربما كان هذا التكرار على غير طائل وهو في نحو

آخر المادة بعد ان بحث عنها في أوائلها او في ما يقاربها . وعلى كل حال لم يزد شيئاً من عنده على ما طالع في المعاجم الخمسة المذكورة ، بخلاف صاحب التاج فإنه زاد شيئاً كثيراً على ما وجدته في القاموس واللسان ناقلاً ايلاً من مصنفات عديدة كانت في يديه ؛ وهكذا اصبح التاج اوسع من اللسان . ولما رأى القراء ان الأستاذ مصطفى افندي جواد من المحققين والمدققين في اللغة ومفرداتها ولا يبغض الناس حقهم ويفند الاوهام بعبارة ماؤها الادب والظرف ؛ طلبنا اليه ان ينقد هذا الجزء الاول ويذكر ما يراه فيه من الاود ، فلبى طلبنا وكتب لنا هذا النقد الذي يدل على صدق نظر في لساننا الضاري . وانه من اهل النبوغ في هذا الموضوع ؛ ولا بد ان كل غيور على هذه اللغة البديعة يشكره على حسن صنيعه . واذا كان ناشرو هذا السفر الجليل الثموي حرصوا على لساننا فلا بد من ان ينشروا مطالعات الأستاذ مصطفى في الجزء الذي ينشر في آخر الاجزاء ليكون علماً وهدى لمن يتصفح بعد هذا « لسان العرب » الذي نود ان يكون منزهاً عن كل شائبة ليكون اداة تحقيق بيد الشراء المقبل ودونك لأن نص ما وشته انامل ، وازرنا الجليل في هذه المجلة .

(لغة العرب)

نقد لسان العرب

تأليف ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري ٦٣٠ هـ - ٧١١ هـ وطبع : المطبعة السلفية وعنت بشره هي ومكتبتها وادارة الطباعة النيرية ، وقد هذب بالملاحظات المرحوم العلامة احمد باشا تيمور والمحقق عبدالعزيز الميمني الراجكوبي الاستاذ والاعلي ف. كرتكو المستشرق العالم ومصحح الطبعة الاولى البولاقية وغيرهم .

تقطعه قطع الربع الصغير ، وقوامه ٤٣٢ صفحة ، عدا التصدير ، وترجمته المؤلف ؛ وكل صفحة شطران ، غير ان الاغلاط المطبعية فيه كثيرة جداً ؛ واستتال الحروف من مصافها متكرر ، فضلاً عن الحروف المزايلة ، ولا تعرف ماهي ؟ وهذه النقائص لا تمنع استفادة فوائده ، ولا التقاط فرائده ، ولا قدرنا مساعي الطابعين حق قدرها .

قرأنا في هذا الجزء حتى جاوزنا نصفه ، ولم نمن فيه بعد ذلك ، لان قرآن المعاجم يورث الملل فالكلال ؛ ولكن لم ندم للاطلاع على الحواشي البواقية وتيسر لنا من ذلك وهذا ما نبسطه الآن لاولي العرفان :

١- ورد في ص ٧ « وروى عكرمة (١) عن ابن عباس : الر والم وحرف حروف معرفة اي بييت معرفة » قال مصحح الطبعة الاولى : « لعل الاولى : مفرقة » قلنا : كيف يكون هذا اولي ولا معنى له ا فالصواب « معرفة » كما في الاصل . ولكونها معرفة جاز النطق بها مفرقة ويؤيد ان المراد القول بتعريفها قول الزجاج في ص ١٠ عن ابن عباس « ان (ألم) انا الله أعلم و (المص) انا الله اعلم وافصل و (المر) انا الله اعلم واري » فهي معرفة بكونها علامة لجعل معلومة .

٢- وجاء في ص ١١ : « فقوله : ألم الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، يدل على ان (الم) مراقع لها على قوله « والصواب « رافع لها » لان المراد جعل « ألم » مبتدأ والجملة خبراً فهو رافع لها اذ الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وفي ص ١٥ « ملائمة لها » والصواب « ملائمة لها »

٣- وفي ص ٢٠ « واختلف العلماء باي صورة تكون الهمزة فقالت طائفة نكتبتها بحركة ما قبلها وهم الجماعة . وقال اصحاب القياس : نكتبتها بحركة تنفسها » قلنا : فعلى اي وجه كتب طابعو اللسان الرؤوس في ص ٢٨ وفي ١١٨ هكذا « رعوس وفي ص ٦٤ هكذا « الرؤوس والفؤوس وفي ص ٧٩ هكذا بفؤوس » ؟ فقد نسوا المشيتين .

٤- وورد في ص ٢٣ : « وعامة كلام العرب في يرى وترى وارى ونرى على التخفيف لم تزد على ان التقت الهمزة من الكلمة وجعلت حركتها بالضم على الحرف الساكن قبلها » . قالوا « في هاءش الطبعة الاولى : لعله بالفتح » قلنا : ليس هناك ما يستوجب الاصلاح لان مرادنا بقوله « بالضم » يفيد « بالاضافة » وكل شيء ضمته الى آخر فقد أضفته اليه ولو كان قد أراد الضم المعروف اصطلاحاً لما جاز هذا التعبير الذي بني عليه الاصلاح ولقال : « وضمت العرب الحرف الساكن قبلها » فلا تغفل عن هذا .

٥- وجاء في ص ٢٧ جمع « الابهاء » كعباءة على « آباء » ولم يضبطوا الجمع وهذا ممتنع القراءة عند غير العلماء وان لم يمر بهذا الجمع مضبوطاً يجوز

(١) قال ابن خلكان في « ١ : ٢٤٦ » من وفياته : « وقال عبد الله بن أبي الحارث دخلت على علي بن عبد الله بن عباس وعكرمة موقوف على باب كنيف فقلت : اتعلمون هذا بمولاكم ؟ فقال : ان هذا يكتب على ابي » ومثله في معجم الادباء لياقوت .

ان يجعله على « فصال » نحو قشاعم ، وهو مقيس في « فصلة » والمقيس في اعتبار غير اعتبار المسجوع لان المراد الرواية هنا .

٦- وورد في ص ٢٩ « أصك مصلم الأذنين أجنبي » وفي ص ٧٣ « أصك مصلم الأذنين اجناه وام يلتفتوا الى هذا التخالف ، قال العلامة المصحح في ص ٧٣ « هذا صدر بيت لزهير بن ابي سلمى وعجزه كما في ديوانه : له بالسي (كذا) تنوم وآء » قلنا: قد ورد في ص ٢٩ باسم صاحبه فلا حاجة الى هذا التعب فتناجيه تمصيل حاصل او من طريقة تصيد الطير بالطير ، والصواب « السبي » على اصطلاحهم .

٧- وجاء في مادة أوأ « ويقال من ذلك أوتته » كذا بهمزة على الواو وهذا خطأ والصواب حذفها فقد توالى همزتان ثانيتهما ساكنة فيجب قلب الساكنة حرفاً من جنس حركة الأولى اي واواً فيكون الفعل « أوتته » .

٨- وورد في ص ٣١ قول الراجز « قد فاقت البؤبؤ البؤبؤيه » ولعل الأصل

« والبؤبؤيه » ليستقيم الوزن

٩- وورد في ص ٣٣ « وحكى اللحياني : كلن ذلك في بدأتنا وبدأتنا بالقصر

والمد » والمد يقتضي ان تكتب هكذا « بداءتنا » .

١٠- وقال العلامة عبد العزيز الميمني في حاشية ص ٣٤ : « وقفت من

الصحيح على نسخة معارضة على نسخة ابن الجواليقي » ولم نهد هنا التعبير في تعابير العرب لان « من » البيانية لا تتقدم المين (بفتح الياء) إلا عند الشاعر المضطر فالفصح : « وقفت على نسخة من الصحيح » على فرار قول الشاعر :

فيا زاكياً اما عرضت فبلغاً

وقول عبد بنوفل اليميني :

فيا زاكياً اما عرضت فبلغاً

وقول ذي الرمة :

تداعين باسم الشيب في متلم جوانبه (من بصرة و سلام)

اما قوله : « معارضة على نسخة » فصوابه « معارضة بنسخة » قال في المختار

« وعارض الكتاب بالكتاب اي قابله » وقد كرر الخطأ في ص ٤٤ و ص ٧٥

١١- وورد في ص ٣٧ « يقول له خمس وشرهون ذراماً حوالها حريمها »

ينصب الحرير فقال عبد العزيز الميمني الأستاذ (كذا والصواب : حريرها : بالضم
او لحريرها « قلنا : لو أبان السبب لاطفأ اللهب ، فالاصل صواب لان حريراً
حال من العدد فان احتج علينا بكونه مضافاً الى معرفة قلنا له انظر الى ص ٢٥
ففيها « ويقال رجع عوداً على بدنه » وقد نصبوا « عوداً » على الحال وهو مضاف
الى ضمير وان ادعى ان ذلك غير مطرد قلنا : إلا انه في مثل « الحرير » مطرد
لانه مشتق وحكم المشتق غير حكم الجامد مثل « عود » ففي « عرض » من المختار
« هنا عارض مطرنا . اي مطر لنا لانه معرفة يجوز ان يكون صفة لعارض
وهو تكرة والعرب انما تفعل هذا في الاسماء المشتقة من الافعال دون غيرها
فلا يجوز ان تقول « هذا رجل غلامنا » ونقلنا حكم الصفة المشتقة لانها كالحال
تقول : « هذا حقي المبحود » و « هذا حقي مبحوداً » .

١٢- وورد في ص ٢٨ « قال الطرفة بن العبد » يأسكن الراء والصواب فتحها .

١٣- وجاء في ص ٢٩ « قال ابو محمد الاموي : التلزئة حسن الرعية والمستهنى »

الطالبو البيدي . العجب « تقيماً لقول الشاعر البيدي

الزيء مستهناً في البيدي فيرماً فيه ولا يسنوه

قلنا : اذن ليس المراد بالبيدي العجب بمعنى العجيب (بل اول العشب كما

قال الطرماح بن حكيم الطائي :

مثل غير الفلاة شاخص فاه طول كدم الغضى وطول العضاض

صنع الحاجبين خرطه البق . . . بل بدياً قبل استكك الرياض

واستكك الرياض اجتماع عشبها ووفرتها .

١٤- واورد صاحب اللسان في ص ٤٣ ادعاء ابن بري ان (برأاً) يضم

الباء مفرد في قول زهير « اليكم اتنا قوم برأء » فعلق به كرتكو اللامة « صوابه

برأء بكسر الراء . وصدرة : واما ان تقول بنو مصاد » ولاحق للاستاذ كرتكو في

ذلك لان من حفظ حبة بل من لم يحفظ فالصواب المزعوم غير صواب ، وفي

« ٢ : ٥٣ » من الزهر « كل فعيل جائز فيه ثلاث لغات : فعيل وفعال وفعال

رجل طويل فاذا زاد طوله قلت : طوال ، فاذا زاد طوله قلت : طوال » فتأمله

زيادة على السماع .

١٥- وورد في ص ٤٦ « وما أبطأ بك وبطأ بك عنا بمعنى أي ما أبطأ ... »
قالوا : يياض بالأصل . قلنا : لاشك في كونه « ابطأ » لأنه تأكيد لان « بطأ
تبطئة » مثل ابطأ أبطاءاً .

١٦- وورد في ص ٤٨ قول الشاعر :

وقد بهأت بالحاجلات أقالها وسيف كريم لا يزال يصوعها
ونحسب ان البيت قد خولف بين شطريه وان الشطر الاول « وسيف كريم
لا يزال يصوعها » والثاني « وقد بهأت بالحاجلات أقالها » .

١٧- وورد في ص ٣٠ « وكذلك يا أبنا معناه : يا ابني » وتكررت « ابني »
بالياء ايضاً وقد قال ابن هشام في شرح قطر الندى ص ٧٧ « اذا كان المنسادي
المضاني (أباً) او (أمأ) جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات اربع
احداها ابدال الياء تاءاً مكسورة ... الثانية ابدالها تاءاً مفتوحة ... الثالثة : يا أبنا
بالتاء والالف ... الرابعة : يا ابني بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والاخيرة
أقيح من التي قبلها وينبغي ان لا تجوز إلا في ضرورة الشعر » ٧١ .

١٨- وجاء في ص ٥٢ « يقال : باعت عرار بكحل » قال الأستاذ عبدالمرزب
الميمني « كحل اظن منه الصواب كما شكوا ... وقال المصنف في كحل نقلا
عن ابن بري ان كحل يصرف ولا يصرف وشاهد الصرف لا اسلم به ... ومعلوم
ان منع المصروف لا يجوز ثراً ولا نظماً » ٧١ . قلنا : ليس ما جاء ثبت لان
العلم المؤت الثلاثي الساكن الوسط العربي غير المنقول من مذكر يجوز صرفه
مثل هند ودعد قال الشاعر باللغتين :

لم تتلفح بفضل مثرها دعد ولم تسق دعد في العلب

و (كحل) علم عربي ثلاثي ساكن الوسط ليس بمنقول من مذكر فيجوز فيه
الوجهان . واما دعوا ان منع المصروف لا يجوز ثراً ولا نظماً فباطلة قال اليفداي
في ١ : ١٠٢ من خزنة الادب « واما الكوفيون فهم يجيزون ترك الصرف
للضرورة مطلقاً في الاعلام وغيرها » فلا تقتر .

١٩- وورد في ص ٥٣ قول جابر بن جني التغلبي :

ألا تنهي عنا ملوك وتنتهي محارمنا لا ييا بالدم

برفع « ياء » والوجه عندنا جزمه ثم كسر الهمزة خوف تلاقي الساكنين والسبب ما قاله ابن هشام في شرح القطر ص ٣٧ ونصه : « فالجزم لفعل لو احد خمسة امور احدها الطلب وذلك انه اذا تقدم لنا لفظ دال على امر او نهي او استفهام او غير ذلك من انواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط وتعني بقصد الجزاء انك تقدره مسيئاً عن ذلك كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط « الا . قلنا : و « ألا » في البيت حرف تحضيض والتحضيض نوع من جنس الطلب و « ياء » فعل مضارع ، ودعواتنا نيرة بحمد الله .

٢٠- وفي ص ٥٥ « الفراء : باء بوزن باع اذا تكبر كأنه مقلوب من باى كما قالوا أرى ورأى » قلنا : التصحيف ظاهر فيه وصوابه : « كما قالوا : رأى ورأى » لان (راء) مقلوب (رأى) ولا صحة لغير ما ذكرنا فتدبر .

٢١- وجاء في ص ٥٥ ايضاً عن التنبية « وقال الزمخشري : لو كانت تفعلة لكانت على وزن تهيئة » وفي ص ١٩٢ : « قال الزمخشري ... فلو كانت التنبية تفعلة من التهيء لخرجت على وزن تهيئة » وقد حصل خلاف بين التفسير ومرادنا ان التهيئة اشهر من التهيئة فهي الاصل ولا فرق بينهما في الوزن .

٢٢- وفي ص ٦٠ « والجيب : الكمأة الحمراء » والصواب « الحمراء لان اسم الجمع والجمع سواء في استحقاقهما جمع « فعلاء » او مذكرها « أفعال » ضد الوصف والأخبار والحالية والبديلة ، وبؤيد ذلك قوله بعد ذلك « الكمأة السود » .

٢٣- وورد في ص ٦٨ قول حضرمي بن عامر الجزء الذي غبسطه بعيراث بعد مصيئة :

ان كنت اذتني بها كنباً جزء فلاقيت مثلها عجلاً

يفتح الجيم من « عجل » والصواب « كسرهما » لانها صفة مشبهة والتقدير « لاقيت مثلها لقاء عجلاً » وبعده قوله :

افرح ان ارزأ الكرام وان اورث قوداً شصائصاً نبلاً

قال في اللسان : « يريد أفرح ؟ فعنف الهمزة وهو على طريق الإنكار » قلنا :

في ١ : ٤٩ « من الكامل » أضيف ان ارزأ الكرام وان » .

٢٤- وفي ص ٧٠ قول العجاج :

أحراس ناس جشثوا وملت أرضاً واحوال الجبان اهولت

قال « واهولت: اشتد هولها » بفتح الهمزة وتخفيف اللام من « اهولت » والصواب

تسكين الهمزة وتشديد اللام ومصدره « الأهلوال » وان لم يكن مسموماً فهو

مقيس على « ازور ازوراراً » من غير الألوان وبجيه من الألوان معروف .

٢٥- وجاء في ص ٧٨ « فاني بالجموح وام بكر » برفع ام والصواب جر

لانه معطوف على الجموح ويؤيد ذلك قوله : « ودولج فاعلموا حبيء ضنين »

فهو حريص على الجموح وام بكر ودولج .

٢٦- واعترض العلامة عبدالعزيز الميمني في ص ٨١ على القائل ان « الهباله »

اسم ناقه وقال : « واو كات اسماً للناقه لم تدخل عليه أل » . قلنا : يعوزه

نظرة في ص ١٢٠ من اللسان ففيه « والرأاء اخت تميم بن مر وادخلوا

الألف واللام لانهم جعلوها الشيء . بينه كالمحارث والعباس » فهذا تبوخ حماة

ومن هذا قوله تعالى « كلا لينبئن في الحطمة وما ادراك ما الحطمة » .

٢٧- وجاء في ص ٩٢ قول الشاعر :

ولا يرهب ابن العم مني صولة ولا اختي من صولة المتهد

واتي وان اوعده او وعدته لمخلف ميعادي ومنجز موعدتي

وفي ص ١٤٨ من كشف الطرقة عن القرية « ما عشت صولتي » بدلا من « مني

صولة » و « أختي » بموضع « اختي » اما ميعادي » في اللسان فهو خطأ ظاهر

والصواب : « إيعادي » حتى يقابل « اوعده » اما « موعدتي » فمقابل لـ « وعدته »

فاليعاد والموعد سواء ومخلف الميعاد لا ينجز الموعد ابداً ولا يعاد للشر والموعد

للخير وكذلك ورد في « وعده » من المصباح وفي ص ١٤٨ من كتاب كشف الطرقة

الذكور فلا تتوهم .

٢٨- وجاء في ص ٩٥ « وقال ابن ابي اسحق لبكير بن حبيب : ما الحن

في شيء . فقال : لا تفعل . كذا بالجزم والصواب الرفع] فقال : فخذ علي كلمة

[بتوين كلمة] . فقال : هذه واحـدة قل : كلمة [بتسكين الهاء] « قال عبد

العزيز الميمني « صواب العبارة والله أعلم : كلمة... قل كلمة » ونصب الكلمتين وهذا وهم عجيب فالأصل صحيح لأنه خطأ لكونه الحق التنوين بـ « كلمة » وهو موضع وقف يستلزم حذف التنوين والحركة أما رفعا للفعل (لا تفعل) فلان المراد بـ « لا تسلم من اللحن » ولا تجوز فيه صيغة النهي البتة لئلا يفسد معناه .

٢٩- وفي ص ٩٩ « قال الأصل في خطايا كان خطايواً » كنا بضم الياء وهو من اصلاح الطابعين على الظاهر لانهم اصلحوا كتابهم الهمزات في ما ادعوا (واسقطنا دعواهم) وهذا الصبط مفلوط فيه ، اذ ليس في العربية جمع تكسير مضموم ما قبل الآخر حتى يضموا الياء فالصواب : « كان خطايياً » .

٣٠- وجاء في ص ١١٢ « ابل مدفأة » بضم الميم وتشديد الدال وفتح الفاء وفيه خطأ وصوابه كسر الفاء لانه اسم فاعل من « ادقات الأبل » ولا يقال « ادقا فلان الأبل ادقأ » ولا سيما ان « ادقا » مطاوع فعل متعد الى مفعول واحد يقال « ادقا الأبل فادقات » ومطاوع متعدي الى واحد لا ينصب للمفعول به ، وان احتج بأنه مأخوذ من « دقي » الثلاثي - قلنا : وهو لازم ايضاً فضلاً عن برودة الاحتجاج لوجود الفرق المعنوي بين الصيغتين .

٣١- وورد في ص ١١٨ قول الراجزي محمد الفقعسي « مقوساً قد ذرئت بحاليه » بفتح الواو من « مقوس » والصواب الكسر فانه من باب « ذر منر وقعب مقعب وخدد مخدد ومشط مشط وبغل وبغل وهلل مهلل » وهو « تضعيف التشبيه » فالمقوس اسم فاعل لا اسم مفعول .

٣٢- وفي ص ١٢٢ « والرطى على وزن فاعل » وفي ص ١٢٨ « والاتفاق » بهمزة قطع . فصواب الأولى « الرطى » وصواب الثانية « والاتفاق » بهمزة وصل لانها مصدر فعل خماسي .

٣٣- وجاء في ص ١٣٤ قول قيس بن عاصم المنقري عند ترقيص ابنه حكيم « أشبه ابا امك او اشبه حمل » قال مصحح الطبعة الأولى « واورد المؤلف في مادة عمل بالعين المهجلة » قلنا : قال الشريف المرتضى في ٤ : ١٩٦ من اماليه « يريد عملي » وقال الشيخ احمد بن الامين الشنقيطي مذهب الامالي « قال في

اللسان : وعمل اسم رجل وانشد الرجز وفي نوادر ابي زيد : وزعموا ان قيس بن عاصم اخذ ابنه حكيماً ... فرقصه وقال ... ابو حاتم وابو عثمان : عمل وهو اسم رجل .

٣٤ - وجاء في هذه الصفحة ايضاً قول للاخطل « واذا قذفت الى زناه فعرها » وفي ٤ : ١٩٢ « من امالي المرتضى » فاذا دفعت .

٣٥ - وفي ص ١٣٦ « تضرب بكف مخابط السلم » يجعل « مخابط » اسم فاعل من مخابط مخابطة ولم نغثر عليها بله عدم ظهور معنائه والراجح عندنا « مخبط السلم » اي موضع خبطه .

٣٦ - واوردوا في ص ١٤٠ « علقه بن عبدة » باسكان الباء من عبدة وفي ص ١٩١ بفتحها وهو الصواب .

٣٧ - وجاء في ص ١٤٠ « رجل سندأوة وسندأو : خفيف وقيل : هو الجريء المقدم وقيل : هو القصير وقيل : هو الرقيق الجسم مع عرض رأسه » قال مصحح الطبعة الاولى : « وفي شرح القاموس على قوله : الدقيق ، قال : وفي بعض النسخ الرقيق قلنا : لا يلائم الرقيق السندأو ، ففي ص ٧٨ « والحنطأو : القصير الصغير » وفي ص ٨٤ « رجل حنطأو : قصيره » وفي ص ٩٠ « والحنطأو والحنطأوة : العظيم البطن والحنطأو : القصير وقيل العظيم » وفي ص ١٩٣ « والقدأو : الصغير العنق الشديد الرأس وقيل : العظيم الرأس » وهذه كلها عندنا بمعنى وليس فيها من الرقة شيء ، فالقول بأنه « الرقيق » غير رقيق .

٣٨ - وفي ص ١٤٠ ايضاً « وفي الحديث في صفة الجبان : كأنما يضرب جلده بالسلاء وهي شوكة النخلة ... » ولعل الاصل : « بالسلاء » لانه قال : « وهي شوكة » وقال « والجمع سلاء بوزن جار » فتأمله .

٣٩ - وفي ص ١٤٤ « يقال : سواة لقلان ، نصب لانه شتم ودعاء » وقد ضبطوا « نصباً » بفتح فسكون فضم ولاولى ان يكون فعلاً مبنياً للمجهول اذ لا وجه لهذا الضبط .

لها بقية

مصطفى جواد